

Distr.: Limited
29 August 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد
الدورة الثالثة

فيينا، ٢٧-٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢

مشروع التقرير

إضافة

ثالثاً - تنفيذ قرار المؤتمر ٣/٤، المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد"،
والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعه المعقود
في آب/أغسطس ٢٠١١

ألف - الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد

٢٤ - مناقشة مواضيعية بشأن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
بما في ذلك استخدام الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص

١ - بدأ الفريق العامل مناقشته المواضيعية بشأن تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية بعرض من
الأمانة لمذكرة معنونة "تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك
استخدام الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص" (CAC/COSP/WG.4/2012/2). كما
قدّمت الأمانة عرضاً عاماً بما أفادت به الدول الأعضاء والمنظمات من مبادرات وممارسات
لمكافحة الفساد شاملة للقطاع الخاص. وأكدت الأمانة أن أشيع الجوانب التي تكرر ذكرها
في التقارير كانت متصلة بمعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات ومدونات قواعد السلوك



والتدابير المماثلة، مما يشمل التدابير المنظمة للعلاقات التعاقدية بين الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية.

٢- وعرض ممثل ماليزيا عددا من أمثلة منع الفساد من خلال التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة من المؤسسات العامة والخاصة، بناءً على مبادئ مكافحة الفساد الخاصة بالشركات التي وضعت من خلال سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة بين الحكومة والقطاع الخاص. وتنفذ هذه المبادئ من خلال آليات من قبيل آلية "التعهد بالتزام النزاهة في الشركات"، التي تتعهد الشركة وفقا لها بأن تهيئ بيئة لممارسة الأعمال التجارية خالية من الفساد وبأن تلتزم بمبادئ مكافحة الفساد، ومن قبيل ميثاق النزاهة، الذي يملئ على مقدمي العطاءات أن يقدموا إقرارات بالامتناع عن التورط في ممارسات الفساد في جميع مراحل عملية الاشتراء العمومي برمتها حتى يستطيعوا المشاركة فيها. وقد استُهلّت في عام ٢٠١٢ مبادرة "رصد المشاريع الكبرى" لضمان إخضاع جميع المشاريع الحكومية، التي تزيد قيمتها على ١٦٠ مليون دولار أمريكي والتي تتعلق بالمصلحة العامة، إلى رقابة لجنة للنزاهة والحوكمة لضمان التمسك بالنزاهة وتعزيزها.

٣- وقدّم ممثل البرازيل عرضا مجملا لتجارب مكتب المراقب المالي العام في مجال تعزيز النزاهة في القطاع الخاص من خلال شراكة مع معهد إيتوس. وبدءا من عام ٢٠٠٦، استُهلّت البرازيل عددا من مبادرات النزاهة في مجال الأعمال التجارية، مثل الالتزامات الطوعية التي يمكن أن تتعهد بها مؤسسات الأعمال بمقتضى ميثاق الأعمال التجارية. واستُخدمت حملة النظافة لرصد الامتثال لميثاق الأعمال التجارية، وشملت إصدار قرارات حرمان من المشاركة وتعليق للنشاط بشأن الشركات غير الممتثلة. وسلط الممثل الضوء على قائمة مناصري الأخلاق، التي استُهلّت في عام ٢٠١٠، وهي تضع "قوائم بيضاء" بأسماء الشركات التي تستثمر في تدابير الأخلاقيات والنزاهة. وعملية الفحص التي تنفذ في إطار هذه القائمة شاملة جدا؛ فقد أضيفت إليها فقط عشر شركات من أصل ٧٠ شركة تقدّمت بطلبات للإدراج عليها.

٤- وبعد ذلك، عرض ممثل الاتحاد الروسي لجهود بلده في تعزيز الحوار من خلال إنشاء فريق عامل في عام ٢٠١١ لمكافحة الفساد يضم ممثلين من رابطات الأعمال التجارية والاتحادات والنقابات والدولة، ويتولى قيادته وزير التنمية الاقتصادية. وقد اعتمد الفريق ميثاقا لمكافحة الفساد من أجل الأوساط التجارية، يشمل معايير لرابطات الأعمال التجارية وخريطة طريق لتنفيذه، وهو يشرك الأوساط التجارية في مناقشة مشاريع القوانين ذات الصلة. وعرض الممثل مبادرة أخرى تتصل بالفحص الوافي للسبل المناسبة لتنظيم نشاط جماعات الضغط في الاتحاد الروسي. وكان من بين الأنشطة التي شملتها تلك المبادرة عقد

حلقة عمل دولية في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠١٢ شاركت فيها منظمات دولية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما شارك فيها خبراء دوليون.

٥- وأعرب عدّة متكلمين عن تقديرهم للأعمال التي اضطلع بها المكتب ووثائق المعلومات الأساسية. وقدّم عدة متكلمين عروضاً عامة للجهود المبذولة في بلدانهم من أجل وضع سياسات وممارسات لمنع الفساد تشمل القطاع الخاص.

٦- ونوّه أحد المتكلمين بأهمية خلق قنوات اتصال مفتوحة بوسائل شتى، من بينها الاستعانة بالسبل غير الرسمية إلى جانب العمليات الأكثر رسمية من أجل تكوين شراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل موائيق النزاهة ومدونات القواعد الأخلاقية. وشدد على ضرورة أن تتخذ الحكومات خطوات استباقية لإبلاغ الأوساط التجارية بتوقعاتها قبل إنفاذ المتطلبات. وأفاد عدة متكلمين بأن بلدانهم توفرّ مواقع شبكية ورسائل إخبارية لإطلاع القطاع الخاص على الممارسات الجيدة والقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة وأنها توفرّ خدمات استشارية في كل حالة على حدة بناءً على الطلب.

٧- وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية التقريب بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الحوار والتفاهم في مجال منع الفساد. وأفاد كثيرون باستخدام حلقات الموائد المستديرة لتبادل الخبرات ول مناقشة الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولتحديد مجالات التحسين. وأشار عدة متكلمين إلى أن بلدانهم قد دعت القطاع الخاص إلى المشاركة في وضع استراتيجيات مشتركة بين عدة جهات صاحبة مصلحة من أجل مكافحة الفساد وكذلك إلى وضع خطط عمل مشتركة. وسلّط أحد المتكلمين الضوء على دعوة وجّهت إلى القطاع الخاص للتعقيب بالرأي على أداء الوزارات في مجال منع الفساد.

٨- واعترف عدّة متكلمين بوجود فوارق في مراجعة الحسابات بين القطاعين الخاص والعام، ولكنهم أشاروا إلى أن العمل جارٍ على مواءمة المعايير من أجل إيجاد نهج مشترك للتحلي بالنزاهة ومكارم الأخلاق. وأكدت عدّة دول على ضرورة مواءمة متطلبات مسك الدفاتر ومراجعة الحسابات لدى القطاعين العام والخاص على السواء مع المعايير الدولية. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة أن تكون عملية مسك الدفاتر أصلية وصحيحة وشاملة حتى تقدّم صورة كاملة للحالة المالية للشركة. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية مواءمة متطلبات الاحتفاظ بالسجلات المالية مع أحكام التقادم المنطبقة على جرائم الفساد.

- ٩- وأشار عدة متكلمين إلى تعزيز مدونات قواعد السلوك والقواعد الأخلاقية المتعلقة بالقطاع الخاص. ولكن عدداً منهم لاحظ أن من الصعب قياس مدى الالتزام الحقيقي بتلك المدونات. وأولي تركيز خاص لأهمية مدونات قواعد السلوك في القطاعات البارزة والبالغة الخطر، مثل صناعات التعدين وقطاع الصحة والبناء.
- ١٠- وأشار عدة متكلمين إلى التحديات التي تعترض رصد وتنظيم القطاع الخاص، ولا سيما فيما يتعلق بالعقود المبرمة بين مؤسساته. وأشار متكلم آخر إلى أن لدى الكثير من البلدان اقتصادات غير رسمية كبيرة جداً لا تخضع للتنظيم وعرضة للفساد.
- ١١- وأفاد المراقب عن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد باستهلال برنامج أكاديمي يؤهل للحصول على درجة الماجستير في دراسات مكافحة الفساد، وهو يضم محاضرين وطلاب من المعنيين بالعمل على مكافحة الفساد من القطاعين العام والخاص على السواء.

باء- تقرير عن حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٣/٤ وتوصيات أخرى

- ١٢- قدّمت ممثلة عن الأمانة معلومات محدثة إلى الفريق العامل بشأن ما أُحرز من تقدّم فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٣/٤ المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد" منذ انعقاد الدورة الأخيرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في مراكش في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأعربت عن الأمل في أن يواصل الفريق العامل تقديم المساعدة إلى المؤتمر في رسم معالم الطريق الذي يفضي إلى اتخاذ إجراءات فعّالة حيال منع الفساد. واستذكرت ضرورة إبلاغ الأمين العام بالسلطات المختصة المعيّنة التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محدّدة لمنع الفساد وتحديث المعلومات الموجودة عند الاقتضاء؛ وأبلغت الفريق بوجود مبادرة عنوانها "استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار لتعميم ضمانات مكافحة الفساد في سياق تنظيم الأحداث العامة الكبرى"، والهدف منها تحديد الممارسات الجيدة، استناداً إلى الاتفاقية، من أجل منع الفساد فيما يتصل بالأحداث العامة الكبرى. كما قدّمت للفريق معلومات محدّثة عن تنفيذ المبادرة الخاصة بالنزاهة المؤسسية، التي أطلقها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والتي تهدف إلى جعل المعايير الأخلاقية الداخلية والقواعد الخاصة بالنزاهة للأعضاء فيها متوافقة مع مبادئ الاتفاقية. وأوردت ممثلة الأمانة أيضاً معلومات عن مشروع يرمي إلى إعداد مواد عملية لمساعدة الدول الأطراف على وضع تدابير لتمكين الصحفيين من إعداد تقارير صحفية مسؤولة وتتنسّم بالطابع المهني عن الفساد، بوسائل منها تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات عن التجارب الراهنة والأمثلة عن الحالات

ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد، لفتت ممثلة الأمانة الانتباه إلى أن المكتب بدأ بتنفيذ مبادرة جديدة عنوانها "التزاهة في العروض الأولية العامة"، وهي توفر للمنشآت التجارية فرصة مساعدة البلدان النامية على التصدي للفساد وتعزيز قدرتها على مكافحته. وفي الختام، شددت على الدور الريادي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سياق المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، وهي مشروع أكاديمي تعاوني يرمي إلى وضع منهاج أكاديمي شامل بشأن مكافحة الفساد يتألف من مجموعة من فرادى النمائط الأكاديمية والمناهج الدراسية ودراسات الحالة والأدوات التعليمية والمواد المرجعية التي يمكن للجامعات وسائر المؤسسات الأكاديمية أن تدمجها في برامجها الأكاديمية القائمة.

١٣- ورحب متكلمون بالتقرير الذي قدّمته الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان مراكش. وطلب أن تواصل الأمانة تقديم معلومات محدّثة عن هذا الموضوع. وشدد على أهمية تنفيذ الدول الأطراف للقرار ٣/٤. وفيما يتعلق بتعيين سلطات مختصة لمساعدة الدول الأطراف على وضع وتنفيذ تدابير محدّدة لمنع الفساد عملاً بالمادة ٦ من الاتفاقية، أشارت الجزائر إلى أن المعلومات عن السلطة المختصة لديها قيد الإعداد.

١٤- وشدد على أهمية قيام الدول الأطراف بتقييم ذاتي لمدى تنفيذها للفصل الثاني، وإن كان هذا الفصل لا يخضع حالياً للاستعراض. واقترح أيضاً أن تواصل الأمانة، بوصفها مرصداً دولياً في مجال منع الفساد، جمع وتنظيم وتعميم الممارسات الجيدة والنماذج المتعلقة بتنفيذ الفصل الثاني، في مجالات منها ذلك الاشتراء العمومي ودور القطاع الخاص، وكذلك في سياق اجتماعات مجموعة البلدان العشرين (G20) ومجموعة البلدان العشرين لرجال الأعمال (B20) والأفرقة العاملة وغيرها من الاجتماعات. واقترح أيضاً أن تعدّ الأمانة، في سياق التحضير لاستعراض الفصل الثاني من الاتفاقية، وكجزء من دور الأمانة في إعداد الممارسات الجيدة في تنفيذه، مصفوفة شاملة لتدابير منع الفساد التي اتخذتها الدول الأطراف، على أن تشمل المواقع الشبكية ذات الصلة وتفاصيل بيانات الاتصال بسلطات مكافحة الفساد والخبراء الوطنيين.

١٥- وأكد متكلمون على أهمية تقديم المساعدة التقنية للبلدان الطالبة دعماً لتوسيع نطاق تنفيذ مواد الفصل الثاني من الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالمادتين ٩ و١٢ منها. وقيل إن أفريقيا يعوزها بشدّة برامج مكافحة الفساد المتعدّدة الأوجه التي ينبغي إعدادها بطريقة تفي بالاحتياجات الوطنية وتناسب السياق الوطني دون أن تكون آمرة، وإنه يمكن تيسير تلك المساعدة من خلال التواصل مع لجنة الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد التي سبق لها النظر في

مبادرات لمنع الفساد. وفيما يتعلق بمسألة البرمجة، اقترح الشروع بمزيد من المبادرات العالمية والإقليمية لمكافحة الفساد، ولا سيما في مجال استرداد الموجودات. وقيل إن مثل تلك المبادرات يمكن تطويرها بالتنسيق مع مؤسسات أخرى، بما في ذلك البنك الدولي، والمبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإدارات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

١٦- واقترح كذلك زيادة التركيز على منع الفساد في القطاع الخاص بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والملاك المنفردين ومزاوولي المهن الحرة، مثل المحامين ومراجعى الحسابات والمحاسبين والاستشاريين، بالإضافة إلى الشركات الأكبر حجماً. وأشار إلى أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حدّدها الأمم المتحدة. ورُئي أن هذه التدابير يمكن أن تشمل توفير الحماية الاقتصادية، بما يشمل حماية العقود والوقاية من الأضرار الاقتصادية، للشركات ومؤسسات الأعمال التجارية التي تبلغ عن ممارسات الفساد، وقد يشمل ذلك الحصانة من الملاحقة القضائية. وأبدي ترحيب بالمبادرة التي طرحتها الأمانة بشأن منع الفساد في سياق الأحداث العامة الرئيسية.

١٧- وجرى التشديد على أهمية البرامج التعليمية في منع الفساد، ولا سيما على المستوى الجامعي، ورحّب المتكلمون بالمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد التي طرحتها الأمانة وشجّعوا على تنفيذ المزيد من الأنشطة في هذا الميدان وكذلك القيام بأنشطة لدعم البرامج على المستويات الأخرى من التعليم، مثل المدارس الابتدائية والثانوية. وعلاوة على ذلك، اقترح تنظيم أنشطة إضافية للتدريب والتوعية العامة في مجال منع الفساد.

١٨- واقترح زيادة التركيز على منع الفساد في القضاء كأولوية في مجال العمل على تنفيذ الفصل الثاني. وأشار أيضاً إلى أهمية التنسيق المؤسسي على يد السلطات الوطنية، بما يشمل الهيئات التشريعية والمكاتب التنفيذية والقضاء، في منع الفساد.

رابعاً - اعتماد التقرير

١٩- في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، اعتمد الفريق العامل التقرير عن اجتماعه الثالث (CAC/COSP/2012/WG.4/L.1 و Add.1 و Add.2).